

أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

The Impact of Social Responsibility on Financial Performance of Economic Enterprises.د. خليلي أحمد¹جامعة محمد بوضياف المسيلة khalili_ahmed@yahoo.com

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/12/12

تاريخ الاستلام: 2018/11/25

ملخص:

بفعل تنامي الوعي الإداري والاجتماعي لدى المجتمع بصفة عامة وقادة المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة أدركت هذه الأخيرة أن الإدارة وفقا لمنطق المصلحة الأحادية (الربح)، وفي الآجال القصيرة منطق خاطئ، فالتجأت إلى أسلوب تشاركي يؤدي إلى اندماج المؤسسات في مجتمعها وهو الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، توصل البحث إلى أن هناك آثارا إيجابية للالتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي من خلال تخفيض الضرائب والحصول على الدعم المالي والإداري من الحكومة، ومن خلال تجنب التعويضات والخسائر بالإضافة إلى كسب الزبائن الدائمين وتحسين صورة المؤسسة عموما.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي، المؤسسات الاقتصادية، سمعة المؤسسة، التكاليف.

التصنيف JEL: M14, L25, E2

Abstract:

As a result of the growing administrative and social awareness of the society in general and the economic institutions leaders in particular, leaders realized that management according to the unilateral logic interest (profit) and in short periods is wrong, so that made them resorted to a participatory approach leading to the integration of institutions in its societies.

The research found that there are positive effects of the institutions commitment to social responsibility on their financial performance through the reduction of taxes and access to financial and administrative support from the government, and by avoiding compensation and loss, in addition to winning permanent customers and improving the reputation of institution generally.

Keywords: Social Responsibility, Financial Performance, Economic Institution, The reputation of the institution, costs.

JEL Classification : M14 .L25 .E2

¹ المؤلف المرسل: أحمد خليلي ، الإيميل: ahmed@yahoo.com

المقدمة:

تكتسب المسؤولية الاجتماعية للشركات اليوم أهمية بالغة باعتبارها أداة مهمة في التخفيف من سيطرة العولمة وجموحها، حيث يمثل القطاع الخاص من الشركات الجزء الأكبر والأساسي في الأنظمة المعاصرة، وعليه أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلباً أساسياً لتنمية المجتمع من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في التنمية المستدامة ومساندة الفئات الأكثر احتياجاً، ونجاح قيام الشركات بدوره في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير وهي الاحترام والمسؤولية اتجاه العاملين وأفراد المجتمع ودعم ومساندة حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة، ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ويعالج المشاكل البيئية المختلفة.

طرح الإشكالية:

تعد ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات موضع نقاش وانتقادات واسع؛ إذ يرى المؤيدون أن هناك طلباً قوياً لقضية المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية، والشركات التي تستفيد بطرق عديدة من خلال العمل مع منظور أوسع وأطول من آثارها المباشرة الخاصة، أي الأرباح قصيرة الأجل، في حين يتجه المنتقدون إلى أن المسؤولية الاجتماعية تصريفُ الشركات عن الدور الاقتصادي الأساسي لها وتؤثر سلباً على أدائها المالي، والبعض الآخر يرى أنه ليس أكثر من نافذة سطحية مزينة، ويقولون أنها محاولة لاستباق دور الحكومات كرقيب على الشركات القوية متعددة الجنسيات، ومما سبق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي:

- ما أثر التزام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي؟

الإشكاليات الجزئية:

- وسنجيب على هذه الإشكالية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية وماهي أبعادها؟

- ما المقصود بالأداء المالي وما أهمية تقييمه؟

- كيف يتأثر الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية؟

أهمية البحث:

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة والتي ساهمت في التطور الإنساني والاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية وزادت من قوة العلاقة مع المجتمع عموماً، غير أن المعارضين لها يؤكدون أنها تتناقى مع الرشادة الاقتصادية متمثلة في الأداء المالى، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث لتوضيح أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالى للمؤسسات الاقتصادية.

أهداف البحث:

نسى من خلال بحثنا إلى التعريف أكثر من أجل التحصيل النظرى عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالى، ثم تبيان العلاقة بينهما وطريقة تأثيرهما ببعضهما البعض، ومن ثم التأكد من أوفى نتائج الدراسات السابقة.

المنهج المتبع:

بما أن الدراسة نظرية تتطلع للتعرف على أبعاد ومكونات متغيرين أساسيين (المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالى) والكشف عن العلاقة بينهما فإن الباحث اعتمد على المسح المكتبي وفقاً للمنهج الوصفى التحليلي.

الأدوات:

من خلال طبيعة البحث والمنهج المتبع فإن الباحث اعتمد في جمع المادة العلمية على الأدوات المكتبية كالكتب والمراجع بالإضافة إلى المقالات والمذكرات ومواقع الويب الرسمية، أما في التحليل فاعتمد الباحث على التوفيق والترجيح بين مختلف المراجع والمصادر عن طريق الاستنباط المنطقي، أما فيما يخص أدوات العرض فقد اعتمد الباحث على الجداول والأشكال والرسوم البيانية.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني 2011 بعنوان: "أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالى للمؤسسات، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي يخلفه تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالى، وهي دراسة نظرية خلصت إلى أن نجاح المؤسسة يعتمد على قدرتها في معالجة القضايا الاجتماعية، كما أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجاباً على الأداء المالى من خلال العديد من العوامل ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة به.

دراسة الحسن 2013: بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، أجريت الدراسة على مؤسسة نفضال بباتنة، إذ هدفت هذه الدراسة إلى تناول المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين

أداء المنظمة، توصلت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية حسن من أداء المنظمة وكذا من صورتها لدى المجتمع.

دراسة صالحى حنان: 2016: الدراسة كانت حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الاداء المالي للمؤسسة، حيث تم معالجة الموضوع عن طريق دراسة حالة من خلال عرض الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة محل الدراسة وتشخيص وتقييم وضعيتها المالية، وأهم ما توصلنا إليه هو تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية يعود بالنفع على المؤسسة والمجتمع، كما تبين أن تبني المؤسسة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية له أثر سلبي على التوازن المالي للمؤسسة، بينما ساهمت إيجابا في تحقيق المردودية وتحسين الأداء المالي.

1. المسؤولية الاجتماعية:

1.1 ماهية المسؤولية الاجتماعية: يري البعض أن المسؤولية الاجتماعية لا تغدو أن تكون بمثابة تذكير منظمات الأعمال بمسؤوليتها وواجباتها اتجاه مجتمعيها، والبعض الآخر يرى أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مبادرات اختيارية طوعية، دون التزام المنظمات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة اتجاه المجتمع.

أ. تعريف المسؤولية الاجتماعية: يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي: التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بعين الاعتبار توقعات المجتمع من المنشأة في صورة اهتمام بالعاملين وبالبيئة بحيث يمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرد أداء الالتزامات المنصوص عليها قانونيا (حدا، 2006).

وهي أيضا مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسة (الصيرفي، 2007).

وعليه يمكننا القول أن المسؤولية الاجتماعية هي: التزام منظماتي وجماعي يؤدي إلى تحسين وحماية ورفع مستوى رفاهية المجتمع، ويحقق طموحات المنظمة.

ب. أسباب نشأة المسؤولية الاجتماعية: يمكن إيجاز أهم العوامل التي دفعت المؤسسات إلى تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية برؤية متباينة ومختلفة بقدر يحقق علاقتها مع المجتمع:

ب-1 العولمة: والتي تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من هذه المؤسسات لاسيما متعددة الجنسيات ترفع شعار

المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية (سحنون، 2015).

ب-2 تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: وذلك من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك، قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام (مراد، 2012).

ب-3 الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألا سكا والتي تسببت فيها شركة إكسون فالداز النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي (IBM & BANCO NACION) في الأرجنتين، وفضيحة رشوة (LOCKHEED) سنة 1970 في أمريكا، الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة (مراد، 2012).

ب-4 التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبها تحديات عديدة أمام المؤسسات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات ومهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي (الربيعاوي، 2015).

1-2 أساسيات المسؤولية الاجتماعية : فيما يلي نسرّد أساسيات المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة عناصر المسؤولية الاجتماعية، وكذا مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

أ- عناصر المسؤولية الاجتماعية : إن المتبع لما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عددًا كبيرًا من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة وحسب زمها وطبيعتها، ويمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية:

الشكل رقم 1: محيط المؤسسة وحق كل طرف في ظل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

- ب. في المجال السياسي والاجتماعي: وهي احترام النظم والقوانين والإجراءات والتقاليد الإدارية واحترام القيم العليا والثقافية وعدم التدخل في الأنشطة السياسية الحكومية.
- ج. في مجال حقوق المستهلك: هي كل ما له علاقة بمنافع الزبون مثل الحماية من تضليل الإعلان، مؤشرات الأسعار، الحماية في التعاقدات والخدمات المالية.
- د. في مجال الأخلاقيات الجديدة: ومنها حوكمة الشركات ومعايير أخلاقيات الأعمال وحقوق العمال.

1-4 أهمية ومجالات المسؤولية الاجتماعية:

أ. أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية: تتعدد الأطراف المستفيدة من السلوكيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية فيستفيد منها كل من (رشيد، 2012) المنظمة بتحسين صورتها في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة، أما بالنسبة للمجتمع فيتحقق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لسيطرة مفاهيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في حين تستفيد الدولة من خلال تخفيف الأعباء التي تتحملها هذه الأخيرة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى، ويؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية (عبدالرزاق، 2012).

ب. مجالات المسؤولية الاجتماعية:

أولاً: مجالات تتعلق بالمجتمع: مثل القيام ببعض الأعمال الخيرية ذات النفع العام والتبرع لبعض المشروعات الخيرية ذات النفع العام والمساهمة في برامج تنمية المجتمع المحلي وغيرها (أبوالنصر، 2015).

ثانياً: مجالات تتعلق بالبيئة: منها إعادة تدوير مخلفات الإنتاج لأغراض الإنتاج مرة أخرى مثل الورق والصفائح والأخشاب والبلاستيك والنحاس وإعادة بيع مخلفات وبقايا الإنتاج (علي، 2013).

ثالثاً: مجالات تتعلق بالعملاء أو المستهلكين: كتوفير منتجات وخدمات عالية الجودة مراعية في ذلك ظروف الصحة والسلامة والإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات المؤسسة وغيرها (وهيبة، 2014).

رابعاً: مجالات تتعلق بالعاملين وأسرتهم: ومثالها تقديم برامج رعاية اجتماعية وثقافية وصحية للعاملين وتوفير فرص العمل والتدريب لأبنائهم ودفع أجور عادلة (أبوالنصر، 2015).

2. الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية:

1-2 تعريف الأداء المالي: يمثل الأداء المالي في المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم" (الخطيب، 2010).

- ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية (عبدالغني، 2006):

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

والأداء المالي هو أيضا مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة (قدوري، 2013).

2-2 أهمية الأداء المالي: أن أهمية الأداء المالي تنبع من خلال (الحديثي، 2010):

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.

- متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.

- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.

- المساعدة في فهم التفاعل مع البيانات المالية.

- تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وتصدر اقتراح الحلول لذلك.

- تقف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها.

- تساعد على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة.

- تساعد متخذي القرار في إشرافهم وتوجيههم في سير جميع العمليات داخل المؤسسة.

- هي جزء من العملية الرقابة الداخلية للمؤسسة.

3-2 متطلبات الأداء المالي: يتطلب رفع الأداء المالي ما يلي (الغني، 2007):

أ- ضرورة تقييم الأداء المالي: يبرز هنا دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائد ايجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، ولا يأتي ذلك إلى من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة، وسعياً وراء تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة، تعتمد المؤسسة إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم.

ب- الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء: مما سبق يمكن تلخيص الجوانب المطلوب تقييمها للحكم على مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم فيما يلي:

- نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان.

- التوظيف الكفاء للأموال.

- معدل المردودية المحقق.

- قدرة التمويل.

4-2 مؤشرات الأداء المالي: إن استخدام النسب والمؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم أداء منظمات الأعمال قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار، وتستعمل هذه المؤشرات باستمرار لتقويم الأعمال المنجزة والتعرف على نقاط الضعف أو الخسارة ونقاط القوة أو الخدمات القيمة التي تقدم للمواطنين (بوحوش، 2008).

الجدول رقم 1: بعض مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي.

| النسبة أو المؤشر | الدور | المثال | الحساب |
|------------------|---|--------------------------|---|
| السيولة | وتشير إلى قدرة المؤسسة على | السيولة السريعة | (النقدية + شبه النقدية) / الخصوم المتداولة |
| | تلبية التزاماتها على المدى القصير | نسبة التداول | الأصول المتداولة / الخصوم متداولة |
| نسب المديونية | استقلالية المؤسسة وقدراتها المالية وقدرتها على الوفاء | نسبة المديونية الإجمالية | مجموع الديون / مجموع الخصوم |
| | | نسبة الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة / مجموع الديون |
| | | نسبة قدرة الوفاء | مجموع الديون / مجموع الأصول |
| نسب النمو | مدى نمو المؤسسة | نمو الدخل الصافي | (الدخل الصافي للسنة الحالية / الدخل الصافي للسنة السابقة * 100) - 100 |
| نسب الرفع المالي | اعتماد الشركات في التمويل على مصادر خارجية | معدل التمويل بالديون | إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول |
| نسب التقييم | تقييم أسهم المؤسسة في سوق رأس المال | نسبة تقييم | الأسعار / الأرباح |

المصدر: من إعداد الباحث.

5-2 العوامل المؤثرة على الأداء المالي: إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، فضلا عن كثافتها في التأثير في الأداء فهي مترابطة فيما بينها، أي أنها تشكل فيما بينها، وكل التعقيدات السابقة تمخضت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الاداء المالي، وتتمثل هذه التصنيفات فيما يلي:

أ- العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للشركات: بناء على معيار التحكم فإن هذا النوع من العوامل يشمل " مجموعة التغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المؤسسة"، وبالتالي فهي تمثل محيط المؤسسة بمختلف أبعاده والذي عبر عنه H.Mintezberg بأنه: " كل ما هو خارج المؤسسة"، وباعتبارها كذلك فإن آثارها قد تكون على شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين أداء المؤسسة أو قد تكون خطرا تؤثر سلبيا على المؤسسة وبالتالي على أدائها، وفي الحقيقة لا يتوقف دور المؤسسة تجاه هذه العوامل عند العمل على تقليص مخاطرها فحسب بل يتعدى إلى خلق الفرص التي تسمح أو تساعد على تحقيق الأهداف (مزهوده، 2001)، وتواجه معظم الشركات مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها على سبيل المثال (الأنصاري، بدون سنة نشر):

- منافسة الشركات الاخرى العاملة في نفس نوع النشاط.

- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على الشركات.

- الحالة الاقتصادية والسياسات المالية بالدولة.

- درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية الشركة.

وهناك صعوبة تواجه إدارة الشركة للتحكم في هذه العوامل الخارجية، إن أقصى ما تستطيع فعله الشركة هو توقُّع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية، ومحاولة إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لسلوك الشركة المتوقع (خاصة بنود محفظة الأصول والخصوم) وذلك لمواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل.

ب-العوامل الداخلية التي تؤثر على أداء الشركة: تكمن فيما يلي (بن.سفاع، 2008):

ب-1 الهيكل التنظيمي: حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها.

- ب-2 المناخ التنظيمي: حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الاداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الادارين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.
- ب-3 التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.
- ب-4 الحجم: يقصد بحجم هو تصنيف الشركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.
- 2-6 قياس الأداء المالي: أعتبر الربح لفترة طويلة الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه باعتبار أن المؤسسة تعبر عن أداءها من خلال الأرباح التي تحققها، وفقا لهذه النظرة كان أداء المؤسسة يقاس من خلال نتائج المالية والمحاسبية التي حققها، غير أن تطورات المحيط دفعت المسيرين إلى البحث عن أدوات جديدة لقياس أداء المؤسسة، والتي تعبر بصفة أدق عن أدائها (الداوي، 2010/2009).
- 2-7 أهمية قياس الأداء: يمكن إيجازها في النقاط التالية (محاد، 2011):
- إن قياس الأداء يوفر بيانات حقيقية ملموسة يمكن استنادا عليها في اتخاذ القرارات السليمة حول عمليات المؤسسة.
 - القياس يزيد من تأثير المؤسسة، حيث يتم التعرف من خلاله على المحاور التي تحتاج إلى الاهتمام والتركيز.
 - لا يمكن أن يكون هنالك تحسين من دون قياس، فإذا ما كانت المؤسسة لا تعلم أين هي الآن من حيث واقع عملياتها، لا يمكن أن تعرف ما هو مستقبلها.
 - إن قياس الأداء يوفر يساعد في إعطاء توضيحات حول التنفيذ للبرامج وتكاليف هذه البرامج.
 - يمكن لقياس الأداء ان يبين بأن المؤسسة تعالج احتياجات المجتمع من خلال إحراز التحقق نحو تحقيق غايات اجتماعية.

- إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات المماثلة، ونظام عادل لمكافئات والحوافز بما يدفعها لتحسين أدائها.

8-2 تقييم الأداء المالي: لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لابد لها من تقييم أداءها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود للإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً؛ وعلى هذا الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة (قدوري، 2013). ويرى بعض الباحثين أن مفهوم تقييم الأداء المالي في أي منظمة يعني التأكد من مطابقة نتائج العمل مع الأهداف المحددة (عياش، 2014).

أ- أهمية تقييم الأداء المالي: يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب الآتية (رشيد، 2011):

- يعد تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
 - تساهم عملية تقييم الأداء في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل التكاليف مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات.
 - يسمح نظام تقييم الأداء لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة القيام بعملية الرقابة، التخطيط واتخاذ القرارات استناداً إلى الحقائق العلمية وموضوعية.
 - تظهر عملية تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنياً ومكانياً.
 - يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام داخل المؤسسة ذاتها.
 - توضح عملية تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمؤسسة ضمن البيئة القطاعية التي تعمل فيها.
- ب- مراحل تقييم الأداء: وتعتمد عملية تقييم الأداء الفعالة على عدة مراحل (سعيد، 2007):

- مرحلة التخطيط: إذ يتم إعداد الموازنات والقوائم التقديرية، ويتم فيها إعداد أدوات التقييم وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم، والأهداف المستقبلية المتوقعة.
 - مرحلة مقارنة النتائج: وتعني مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، ومقارنة الأداء الفعلي بالمعدلات الفعلية لمعرفة الانحرافات (الأمين، 2005).
 - مرحلة تحديد الانحرافات وتفسيرها: معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها.
 - مرحلة التعامل مع الانحرافات ومعالجتها: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المرحلة القادمة.
3. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: إن تطبيق مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" سيكون مؤثراً من الناحية المالية على العديد من العوامل ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالأداء المالي (شنيبي، 2011):
- الأثار المباشرة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات: تناولت العديد من الأبحاث والدراسات العلاقة بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة وأداءها المالي حيث نشرت مجلة *business & society*، دراسة قام بها Griffin & Mahon، على 62 مؤسسة، وكذا دراسات أخرى نشرتها المجلة حول نفس الموضوع وقد أشارت أغلب تلك الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الأداء الاجتماعي والأداء المالي لتلك المؤسسات المبحوثة.
- أما Connolly، فقد قسم الفوائد التي يمكن أن تحققها المؤسسة جراء تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى قسمين رئيسيين هما الفوائد المالية والفوائد الاجتماعية، فبالنسبة للفوائد المالية يشير Connolly، إلى أن المؤسسة إذا لم تلتزم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية فإنها ستتكد تكاليف باهظة، وستدفعها على شكل تعويضات للمتضررين.
- كما أكدت دراسات أخرى على أن التزام الشركات ببرامج المسؤولية الاجتماعية يكون له أثر إيجابي على إنتاجية العاملين وعلى مستوى أجورهم أخرى كما أوضحت دراسات إيجابي على وجود علاقة إيجابية بين الالتزام البيئي وإنتاجية الشركات وكفاءتها في استخدام الموارد وقد توصلت هذه الدراسات إلى نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات يتوقف على قدرة الحكومات على توفير بيئة أعمال مواتية وعلى ما تفرضه من ضرائب وعلى مرونة قوانين العمل.

كما أن الأداء المالي للشركات يؤثر أيضا على قدرتها على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية وبصفة عامة فإن هذه الدراسات حاولت تقييم الأداء الاقتصادي للشركات من خلال المقارنة بين أرباح الشركات التي تلتزم ببرامج المسؤولية الاجتماعية وأرباح الشركات التي لا تلتزم بهذه البرامج.

وتبني هذه الدراسات فكرة أن الشركات المحلية والعالمية تسعى لتبني برامج المسؤولية الاجتماعية إذا فاقت الأرباح المرتبطة بهذه البرامج التكلفة المترتبة عليها. وتتمثل هذه الأرباح في تحسين سمعتها، وقدرتها على رفع أسعارها في ضوء إقبال المستهلكين على شراء منتجاتها التي تنسم بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى.

وتشير دراسات حديثة صادرة عن جامعة "هارفارد" إلى أن الشركات التي تطبق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها إلى 18% عن تلك التي ليس لها برامج في المسؤولية الاجتماعية كما أن الشركات الملتزمة اجتماعيا زاد معدل نموها بمعدل أربعة أضعاف.

وفي أحدث الدراسات التي أجريت عن الشركات الأمريكية، أشار 82% من المديرين الذين شملتهم الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحسين نتائج الأعمال، كما تشير دراسة أخرى إلى أن الشركات التي تطبق البرامج الاجتماعية تزداد احتمالات تحسن أدائها المالي.

3-1 الآثار غير المباشرة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات: يمكن الاستدلال على المزايا التالية (شنيبي، 2011):

أ. تعزيز سمعة الشركة ومكانة المنتج: إن الممارسات التجارية المسؤولة تؤدي إلى تعزيز مكانة المنتج وتقوية سمعة الشركة، وفي الشركات الحديثة تعد السمعة هي القيمة المادية التي تخلق منهج العمل.

ب. تحسين فرص الحصول على رؤوس الأموال: إن أهمية السمعة الجيدة في جعل أداء الشركة مستداماً تعد ميزة أخرى من مزايا الممارسات التجارية المسؤولة مما يؤدي إلى تحسين وضع الشركة في أسواق الإقراض.

ج. تحسين الكفاءة التشغيلية والتكلفة الفعالة: كثير من الشركات، خاصة تلك التي تعمل في آسيا واليابان وأمريكا اللاتينية، تضع الكفاءة التشغيلية كقيمة مضافة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

د. انخفاض مخاطر وتكاليف التجارة: إن المشاركة في البرامج الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لشركات وفي الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع البيئية من شأنها تخفيض حجم الغرامات وتخفيض الأحكام الصادرة ضد الشركات التي تخالف القانون.

ه. زيادة الإنتاجية والجودة: إن الجهود التي تبذلها الشركات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزيز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

و. تخفيض الرقابة التنظيمية: الشركات التي تفي بمتطلبات الامتثال للأنظمة بوضوح أو تذهب إلى أبعد من ذلك تُعطي قدراً أكبر من حرية التصرف من جانب كيانات الحكومة الوطنية أو المحلية.

ز. توسيع الحصة السوقية وبناء كيانات مستقرة ومزدهرة: كبار المسؤولين التنفيذيين الذين شملتهم استقصاء المنتدى للاقتصاد العالمي، شددوا على العلاقة التبادلية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي على المدى الطويل.

الخاتمة:

تبين من خلال هذا البحث أن المسؤولية الاجتماعية لم تعد خياراً للمجتمعات الطامحة إلى تحقيق التنمية المأمولة بل حتمية تعبر عن مدى اندماج المؤسسات الاقتصادية وأهليتها، كما تعبر عن وعيها وإدراكها لقاعدة التعايش والمنافع المشتركة المبنية على أساس إنساني واقتصادي سليمين، كما تبين أن المترددين عن الالتزام بها بسبب تأثر الأداء المالي للمؤسسات سلباً حجّتهم داحضة؛ إذ أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية معناه تجنب التعويضات والخسائر للمتضررين، وتجنب انخفاض إنتاجية العاملين ومردوديتهم كما يعني ذلك إقبال المجتمع على مخرجات المؤسسة الملائمة له ولشروط التنمية المستدامة، كما يؤدي هذا الالتزام إلى تعزيز صورة المؤسسة وسمعتها، وتجنبها للعديد من المخاطر وتخفيض الرقابة عليها بالإضافة إلى سهولة الحصول على القروض وكل أشكال الدعم الحكومي وغيره.

قائمة المراجع:

- (1) أسامة عبد الخالق الأنصاري. (بدون سنة نشر). الإدارة المالية. القاهرة: المكتبة الالكترونية.
- (2) الشيخ الداوي. (2010/2009). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، صفحة 223.
- (3) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي (الإدارة المالية). الجزائر: دار وائل للنشر.

- 4) بن مسعود نصرالدين، كنوش محمد. (14-15، 2، 2012). واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، 3. بشار، الجزائر: الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- 5) حسين هادي عنيزة، ماهر ناجي علي. (2013). تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة تطبيقية واستطلاعية. الكوفة، العراق: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- 6) حفصي رشيد. (2011). تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في البورصة الجزائرية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 28. ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.
- 7) دادن عبد الغني. (2007). قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، صفحة 41.
- 8) دادن عبد الغني. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الباحث، الصفحات 41-42.
- 9) زايد مراد. (2012). الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- 10) سُرّي كريم ريشان الحديثي. (2010). دور رقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية. صفحة 34.
- 11) سعدون حمود جثير عباس الربيعاوي. (2015). إدارة التسويق، مفاهيم معاصرة (المجلد الطبعة الأولى). دار المنهل.
- 12) سمير سعيد بن سحنون. (2015). البعد الأخلاقي والاجتماعي للتسويق. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- 13) سنان زهير محمد جميل، سوسن احمد سعيد. (2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية. مجلة تنمية الرافدين، صفحة 118.
- 14) عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي. (2011). أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (الصفحات 241-238). ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
- 15) عبد الغفور دادن، حفصي رشيد. (20-21، 11، 2012). المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية. 407. الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
- 16) عبد المليك مزهوده. (11، 2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية. مجلة العلوم الانسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة(1)، صفحة 91.
- 17) عبد الوهاب احمد عبد الله مسعود عياش. (12، 2014). دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي. مجلة جامعة الناصر(العدد الرابع)، صفحة 164.
- 18) عريوة محاد. (6، 2011). دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.
- 19) عزاوي عمر، مولاي لخضر عبدالرزاق. (14-15، 2، 2012). دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأخلاقية كمياري لقياس الأداء الاجتماعي. 17. بشار، الجزائر: الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة بشار.

- (20) على منصور محمد بن.سفاع. (9، 2008). تقييم الأداء باستخدام نموذج Camel. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، صفحة 5.
- (21) عمار بوحوش. (2008). الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.
- (22) لطيف زيود، ماهر الأمين. (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، صفحة 164.
- (23) محمد الصيرفي. (2007). المسؤولية الاجتماعية للإدارة. مصر: دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر.
- (24) محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2014). الإدارة المالية. القاهرة، مصر: دارالنشر للجامعات.
- (25) محمد فلاق، إسحاق خرشى. (19-20، 3، 2014). دور النزاهة التنافسي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. 21. الاغواط، الجزائر: الملتقى الوطني الخامس حول التسويق بين النظريات العلمية والممارسات التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- (26) محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي واثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- (27) محمد نجيب دبابش، طارق قدوري. (5-6، 5، 2013). دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة. صفحة 7.
- (28) مدحت محمد أبوالنصر. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- (29) مقدم وهيبه. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. 85. وهران، الجزائر: أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- (30) نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حدا. (2006). التسويق ، مفاهيم معاصرة. دار الحامد للنشر والتوزيع.